(و) الاتحاد الروسي، وبولندا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، والسويد، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكازاخستان، والكويت، والمملكة المتحدة، وهولندا، والولايات المتحدة. تكلمت غينيا الاستوائية أيضاً باسم إثيوبيا وكوت ديفوار.

(ز) شاركت الممثلة الخاصة للأمين العام والمتحدثة الرسمية باسم منظمة "لا شيء بدون النساء" في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من كينشاسا ورئيس المؤتمر الأسقفي لجمهورية الكونغو الديمقراطية من كسنغاني.

(ح) شاركت الممثلة الخاصة للأمين العام في الجلسة من كينشاسا وشارك المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى فيها من أديس أبابا.

(ط) شارك ممثل الرابطة الكونغولية لتيسير سبل اللجوء إلى القضاء في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من كينشاسا.

7 – الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن سبع جلسات، واتخذ ثلاثة قرارات بموجب الفصل السابع من الميثاق، وأصدر ثلاثة بيانات رئاسية في ما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وباستثناء الجلسات الثلاث التي عقدت لاتخاذ مقرر من مقررات المجلس، اتخذت جميع الجلسات المعقودة في عام 2018 شكل جلسات إحاطة[68]. وعقد المجلس أيضاً جلسة مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، عملا بالقرار 1353 (2001)[69]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وخلال عام 2018، استمع المجلس إلى إحاطات منتظمة من الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس البعثة المتكاملة، بما يتفق مع جدول الإبلاغ المحدد في أربعة أشهر والموضوع بموجب القرار 2387 (2017). واستمع المجلس أيضاً إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لدى جمهورية أفريقيا الوسطى، وقائد قوة بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى، والمدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية.

وركزت الإحاطات على الحالة الأمنية في البلد، وتوسيع نطاق سلطة الدولة وتعزيزها إلى ما وراء العاصمة بانغي، والأولويات بالنسبة للبعثة، بما في ذلك تعزيز حماية المدنيين، وتدريب ونشر القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى على يد بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى بالتعاون مع البعثة المتكاملة. وركزت الإحاطات أيضاً على الحالة السياسية والتقدم المحرز في المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك على تعزيز المؤسسات القضائية الوطنية والأعمال التحضيرية لإنشاء المحكمة الجنائية الخاصة. كما أحيط المجلس علماً بالحالة الإنسانية المريعة باستمرار في البلد، بما في ذلك تشريد السكان والهجمات المستمرة على حفظة السلام والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، استمع المجلس إلى إحاطات قدمها رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام بشأن أعمال اللجنة ومبادراتها دعماً لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك المساعدة المقدَّمة لإنشاء المحكمة الجنائية الخاصة[70]، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي قدم تقريراً عن تنفيذ تدابير الجزاءات وزياته إلى البلاد في الفترة من 2 إلى 5 تشرين الأول/أكتوبر 2018[71].

وتناول المجلس هذه المسائل أيضاً في قراراته خلال الفترة قيد الاستعراض. وبموجب القرار 2399 (2018)، الذي اتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق، مدد المجلس حتى 31 كانون الثاني/يناير 2019 تدابير حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر المفروضة على الأفراد والكيانات الذين حددتهم بالاسم اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013)[72]. كما اتخذ المجلس، للمرة الأولى، التحريض على العنف ودعمه، لا سيما إذا كان ذلك على أساس ديني أو إثني، كمعيار لتحديد أسماء الأفراد أو الكيانات من جانب

(68) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(69) عُقدت يوم 17 تشرين الأول/أكتوبر 2018 في إطار البند المعنون "اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عملا بأحكام الجزأين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار 1353 (2001)"؛ انظر الوثيقة S/PV.8374.

(70) S/PV.8187، الصفحات 8–10.

(71) S/PV.8187، الصفحات 10–12؛ و S/PV.8378، الصفحات 9–11.

(72) القرار 2399 (2018)، الفقرات 1 و 9 و 16.

اللجنة[73]. ومدّد المجلس أيضاً ولاية فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى حتى 28 شباط/فبراير 2019[74].

وفي بيان رئاسي صدر في 13 تموز/يوليه 2018، أعرب المجلس عن قلقه إزاء استمرار العنف ضد المدنيين، وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، وأدان تصاعد التحريض على العنف والعداء تجاه البعثة المتكاملة[75]. وأكد المجلس من جديد أيضاً دعمه للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة الطريق التي وضعتها، وشدد على ضرورة تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة، وإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، وتعزيز آليات المساءلة الوطنية. ورحب المجلس بالتعاون الجيد الجاري بين سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الدوليين، بما في ذلك البعثة المتكاملة وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري، من أجل إعادة الانتشار التدريجي والمستدام للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى التي دربتها بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري، وأعرب عن بالغ قلقه إزاء الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك حالة المشردين داخلياً واللاجئين، حيث أشار إلى عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. وشجع المجلس الدول الأعضاء أيضاً على زيادة التمويل للاستجابة على وجه السرعة للاحتياجات الإنسانية في البلد التي حددتها خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2018[76].

وخلال الفترة قيد الاستعراض، مدَّد المجلس ولاية البعثة المتكاملة مرتين. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، مدد المجلس، بموجب قراره 2446 (2018)، ولاية البعثة لمدة شهر واحد، حتى 15 كانون الأول/ديسمبر 2018، في سياق مفاوضات تجديد الولاية[77]. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2018، اتخذ المجلس – ولو لم يكن بالإجماع – القرار 2448 (2018)، الذي جدد بموجبه ولاية البعثة المتكاملة حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ وقرر المجلس أن تشمل ولاية البعثة أربع مهام رئيسية ذات أولوية، هي حماية المدنيين، وبذل المساعي الحميدة ودعم عملية السلام، وتيسير إيجاد بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية، وحماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها ومعداتها وسلعها[78]. وفي القرار، أكد المجلس من جديد دعمه لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأشاد بالخطوات الملموسة المتخذة نحو التفعيل الكامل للمحكمة الجنائية الخاصة[79]. ورحب المجلس كذلك باعتزام الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعيين مبعوث خاص مشترك لدعم عملية السلام، ودعا إلى إعادة تفعيل اللجان الثنائية المشتركة بين بلدان المنطقة لمعالجة المسائل العابرة للحدود، وشجع في الوقت ذاته على مواصلة التنسيق مع لجنة بناء السلام والشركاء الآخرين دعماً لاحتياجات بناء السلام على المدى البعيد[80]. وفي أعقاب اتخاذ القرار، أوضح ممثلا الاتحاد الروسي والصين أسباب امتناعهما عن التصويت[81].

(73) القرار 2399 (2018)، الفقرة 22. ولمزيد من المعلومات عن تدابير الجزاءات المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى، انظر الجزء السابع، القسم الثالث.

(74) القرار 2399 (2018)، الفقرة 31. ولمزيد من المعلومات عن اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) وفريق الخبراء، انظر الجزء التاسع، القسم أولا-باء.

(75) S/PRST/2018/14، الفقرة الأولى.

(76) المرجع نفسه، الفقرات الثالثة والرابعة والعاشرة والحادية عشر.

(77) القرار 2446 (2018)، الفقرة 1.

(78) القرار 2448 (2018)، الفقرتان 34 و 39. ولمزيد من المعلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، انظر الجزء العاشر، القسم الأول.

(79) المرجع نفسه، الفقرات 1 و 2 و 20.

(80) المرجع نفسه، الفقرات 4 و 6 و 25.

(81) S/PV.8422، الصفحات 5-7 (الاتحاد الروسي) والصفحتان 7 و 8 (الصين).

الجلسات: الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8169 30 كانون الثاني/يناير 2018	رسالة مؤرخة 6 كانون الأول/ديسمبر 2017 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب القرار 2339 (2017) (S/2017/1023)	مشروع قرار مقدَّم من فرنسا (S/2018/73)	جمهورية أفريقيا الوسطى		ثلاثة من أعضاء المجلس (فرنسا، كوت ديفوار، هولندا)	القرار 2399 (2018) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8187 22 شباط/فبراير 2018	تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2018/125)		جمهورية أفريقيا الوسطى	الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لدى جمهورية أفريقيا الوسطى، وقائد قوة بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى، ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام	أربعة من أعضاء المجلس (بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، وغينيا الاستوائية، وكازاخستان، وكوت ديفوار)[أ]، وجميع المدعوّين[ب]	
S/PV.8291 21 حزيران/يونيه 2018	تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2018/611)		جمهورية أفريقيا الوسطى	الممثل الخاص للأمين العام، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لدى جمهورية أفريقيا الوسطى، وقائد قوة بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[ج]	
S/PV.8309 13 تموز/يوليه 2018						S/PRST/2018/14
S/PV.8378 23 تشرين الأول/أكتوبر 2018	تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2018/922)		جمهورية أفريقيا الوسطى	الممثل الخاص للأمين العام، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لدى جمهورية أفريقيا الوسطى، والمدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية	جميع أعضاء المجلس[د]، وجميع المدعوّين[هـ]	
S/PV.8401 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018	تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2018/922)	مشروع قرار مقدَّم من فرنسا (S/2018/1025)	جمهورية أفريقيا الوسطى		سبعة من أعضاء المجلس[د]	القرار 2446 (2018) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8422 13 كانون الأول/ديسمبر 2018		مشروع قرار مقدَّم من فرنسا (S/2018/1016)	جمهورية أفريقيا الوسطى		تسعة من أعضاء المجلس[د]، وجميع المدعوّين	القرار 2446 (2018) 13-0-2[ج] (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)

(أ) تكلم ممثل كوت ديفوار بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى.

(ب) شارك الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لدى جمهورية أفريقيا الوسطى وقائد قوة بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من بوار بجمهورية أفريقيا الوسطى وبروكسل، على التوالي.

(ج) شارك الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لدى جمهورية أفريقيا الوسطى وقائد قوة بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من بانغي.

(د) تكلم ممثل كوت ديفوار مرتين: مرة بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، ومرة أخرى بصفته ممثلا لبلده.

(هـ) شارك الممثل الخاص للأمين العام، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من بانغي. وشارك المدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من بروكسل.

(و) الاتحاد الروسي، والصين، وفرنسا، وكوت ديفوار، والمملكة المتحدة، وهولندا، والولايات المتحدة.

(ز) الاتحاد الروسي، وبولندا، والسويد، والصين، وفرنسا، وكوت ديفوار، وهولندا، والولايات المتحدة. وتكلم ممثل كوت ديفوار أيضاً باسم إثيوبيا وغينيا الاستوائية. ممثل هولندا وزيرُ خارجيتها.

(ح) *المؤيدون*: إثيوبيا، وبولندا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، والسويد، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكازاخستان، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة، وهولندا، والولايات المتحدة؛ *المعارضون*: لا أحد؛ *الممتنعون*: الاتحاد الروسي والصين.

8 – الحالة في غينيا – بيساو

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن خمس جلسات واتخذ قراراً واحداً في ما يتعلق بالحالة في غينيا – بيساو. وباستثناء جلسة واحدة عُقدت لاتخاذ القرار، اتخذت جميع الجلسات الأخرى شكل جلسات إحاطة[82]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وخلال عام 2018، استمع المجلس إلى إحاطتين من الممثل الخاص للأمين العام لغينيا – بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو والأمين العام المساعد للشؤون السياسية بشأن تطور الحالة السياسية في غينيا – بيساو والخطوات المتخذة لتنفيذ اتفاق كوناكري بشأن تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية الأزمة السياسية في غينيا – بيساو. وركزت الإحاطتين أيضاً على التحضيرات للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 ثم أُرجئت إلى آذار/مارس 2019.

وفي إطار هذا البند، قدم رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام إحاطة إلى المجلس. وركز فيها على زيارته إلى بيساو والبرتغال في 24 و 27 تموز/يوليه 2018، وعلى استمرار لجنة بناء السلام في العمل في غينيا – بيساو، بما في ذلك الدعم المقدم لقطاع العدالة وجهود المصالحة الوطنية، وتنفيذ مهمة لجنة بناء السلام في ما يخص غينيا – بيساو، والعمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين للمساعدة في التغلب على المأزق السياسي في البلد، والتحضيرات للانتخابات التشريعية والرئاسية.

(82) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

واستمع المجلس أيضاً إلى إحاطة قدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2048 (2012) بشأن غينيا – بيساو بشأن زيارته إلى بيساو وكوناكري في الفترة من 25 إلى 29 حزيران/يونيه 2018[83]. وأطلع المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المجلس على الأعمال المُنجزة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في غينيا – بيساو[84]. وركزت المتحدثة باسم الشبكة المعنية بالسلام والأمن للمرأة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال إحاطتها الإعلامية على مشاركة المجتمع المدني، ولا سيما النساء، في العملية السياسية وعملية السلام في غينيا – بيساو[85].

كما تناول المجلس المسائل المبينة أعلاه في قراره بشأن الحالة في غينيا – بيساو في عام 2018. وفي 28 شباط/فبراير 2018، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2404 (2015)، الذي يقضي بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو لمدة 12 شهراً، حتى 28 شباط/فبراير 2019[86]. وفي ذلك القرار، دعا المجلس إلى تنفيذ توصيات بعثة الاستعراض الاستراتيجي في ما يتعلق بضرورة قيام المكتب بإعادة تركيز جهوده الحالية تجاه القدرات السياسية دعماً للمساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، وترشيد هيكله الإداري، وشجع المكتب على العمل بمزيد من الفعالية والكفاءة[87]. وفي هذا الصدد، طلب المجلس إلى المكتب أن

(83) S/PV.8337، الصفحات 5–7.

(84) S/PV.8261، الصفحة 4.

(85) S/PV.8337، الصفحات 12–14.

(86) القرار 2404 (2018)، الفقرة 1. ولمزيد من المعلومات عن ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني.

(87) القرار 2404 (2018)، الفقرة 2.